﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: 82]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا حَكَى عن المنافقين أنواعَ مَكرِهم وكيدِهم، وكان كلُّ ذلك لأجلِ أنَّهم ما كانوا يَعتقِدون كونَه محقًّا في ادِّعاءِ الرِّسالة صادقًا فيه، بل كانوا يعتقدون أنَّه مُفتَرٍ متخرِّصٌ؛ فلا جرَمَ أمَرَهم اللهُ تعالى بأن ينظُروا ويتفكَّروا في الدَّلائلِ الدَّالَّة على صحَّةِ نبوَّتِه، فاحتَجَّ تعالى بالقرآنِ على صحَّةِ نبوَّتِه[1].

1) ﴿يَتَدَبَّرُونَ﴾: التَّدَبُّرُ: النَّظَرُ في عاقِبَةِ الأمرِ، وتَقويمُه على ما يكون فيه صَلاحُ عاقِبَتِه، يُقال: دَبَّرَ الأمرَ: إذا سَاسَهُ ونَظَرَ في عاقِبَتِه ليقَعَ على الوجهِ الأكمَلِ، والتَّدَبُّرُ: التَّفكُّرُ، أي: تَحصيلُ المَعرِفَتَينِ لتَحصيلِ مَعرِفةٍ ثَالِثَةٍ، وأَصلُ الكلِمَةِ مِن الدُّبُرِ، وأَدبارُ الأُمُورِ: عَواقِبُها[2].

2) ﴿ٱلْقُرْءَانَۚ﴾: هُوَ الوَحيُ المُنَزَّلُ على نَبيِّنا مُحمَّد ﷺ. وهُوَ كَلامُ اللهِ - تعالى - غير مخلُوقٍ، وكِتَابُ الإسلَامِ في عَقَائِدِه وعِبَادَاتِه وأَحكَامِه وآدابِه، المَقرُوءُ المَكتُوبُ في المَصَاحِف، وأَصلُهُ مِنَ القُرءِ، وهو: الجَمعُ والضَّمُّ، يُقَالُ: قَرَأَ الشَّيءَ، قُرْءًا وقُرْآنًا، أي: جَمَعَهُ وضَمَّ بَعضَهُ إلى بَعضٍ، ومِنهُ سُمِّي قُرآنًا؛ لأنَّه جَمَعَ الآيات والسُّوَرَ بَعضَهَا إلى بَعْضٍ[3].

3) ﴿لَوَجَدُوا۟﴾: الوَجدُ: تَحصُّلُ شَيءٍ ذِي بَالٍ في حَوزَةٍ كانت خَالِيَةً مِنْهُ؛ كَالمَالِ والضَّالَةِ والتَّحقُّقِ المَادِّي عَنْ عَدَمٍ، ومِنْ صُوَرِهِ العُثُورُ على الشَّيءِ في الحَوزَةِ دُونَ مَعرِفَةٍ مُسبَقَةٍ بِذَلِكَ، قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ﴾ [يوسف: 75]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: 37]، وقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ﴾ [الكهف: 65]، وفي كُلِّ هذه (وَجَدَ) فِعلٌ تامٌّ مَعنَاهُ: إِصَابَةُ ذَات الشَّيء، أي: العُثُورُ عليه في الحَيِّزِ[4].

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 10/151.
(2) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، والزَّبيدي، تاج العروس: (دبر).
(3) الخليل، العين، وابن منظور، لسان العرب، والزَّبيدي، تاج العروس: (قرأ).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي الموصَّل: (وجد).

4) ﴿ٱخۡتِلَٰفٗا﴾: الاختِلافُ: التَّنَازُعُ، يُقَالُ: اخْتَلَفَ القَومُ إِذَا تَنَازَعُوا، فَذَهَبَ كُلُّ وَاحِدٍ إلى غَيرِ ما ذَهَبَ إليه الآخَرُ، ويَأتِي الاختِلافُ بِمَعنَى: الخِلافِ والمُضَادّةِ والمُعَاكَسَةِ، وضِدُّ الاخْتِلافِ: الاتِّفَاقُ والتَّسَاوِي، وأَصلُ كَلِمَةِ الاختِلافِ مِنَ الخِلافَةِ، وهِيَ مَجِيءُ شَيءٍ بَعدَ شَيءٍ فَيَقُومُ مَقَامَهُ، ومِن مَعَانِي الاختِلافِ أَيضًا: التَّنَوُّعُ والتَّغَيُّرُ والتَّفَرُّقُ[1]، والمقصودُ به في الآيةِ هو التَّضارُبُ في الحقائِقِ.

5) ﴿كَثِيرٗا﴾: الكَثرَةُ: نَقِيضُ القِلَّةِ، وقَومٌ كَثِيرٌ وهُم كَثِيرُونَ، قَالَ اللَّيْثُ: الكَثرَة نَمَاءُ العَدَدِ. يُقَالُ: كَثُرَ الشَّيءُ يَكْثُر كَثْرَةً، فَهُوَ كَثِيرٌ[2]، والكثيرُ في الآيةِ صفةُ الاختلافِ.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الآيةُ الكريمَةُ تنعى على المُنافقينَ والضَّالين ما فَاتَهُم مِنْ خَيرٍ عَظيم، من عدم تدبّرِ القرآن، فالقرآنُ الكريمُ على امتدادِه، وسَعَتِه، وتشعُّبِ الموضوعاتِ الّتي تَناوَلَها، والقَضَايا الَّتي عَرَضَها، والأَحكَام الَّتي أَصدَرَها، هو في ذَلكَ كلّه على درجةٍ واحدةٍ مِنَ البلاغةِ والبيانِ، ولو كانَ هذا القُرآن مِن عند غَيرِ اللّه، لاختلفَ أُسلُوبُهُ، وتناقَضَت أَحكَامُهُ، وتضارَبت قَضَاياهُ، شأن كلّ عمَلٍ بَشريٍّ، لا يَسلمُ أبدًا مِن مَواطِنِ القُوَّةِ والضَّعفِ فيه[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

غرضُ الاستفهامِ في قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾ الإنكارُ التَّوبيخي:

افتُتحت الآيةُ الكريمةُ بالاستِفهام الإنكاريّ التّوبيخيّ[4]؛ ردًّا على ما أفهمَته الآيةُ السّابقةُ من إنكارهم الرّسالةَ، وأن يكونَ القرآنُ من عند الله، وأسلوبُ الاستفهامِ أسلوبٌ حواريٌّ، وهو أعلى في الإقناع من الأسلوب التلقيني.

معنى الفاءِ في قولِه تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾:

الفاءُ إمَّا أن تكونَ فاءَ التّفريعِ على الكلامِ السَّابقِ جملةً، أو العطف على مقدَّرٍ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والأزهري، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (خلف).
(2) الراغب، المفردات: (كبر).
(3) الزمخشري، الكشاف: 1/540، والخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 3/845.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 3/725، وأبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 2/207، والآلوسي، روح المعاني: 3/89، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 5/137.

محذوفٍ، فمعناها على التَّفريع "على الكَلام السَّابِقِ المُتَعَلِّقِ بهؤلاءِ المُنافقِينَ أَو الكَفَرَةِ الصُّرَحَاءِ وبِتَوَلِّيهِمُ المُعَرَّضِ بِهِم في شَأنِه بقَولِه: ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾، وبقولهم: ﴿طَاعَةٞ﴾، ثُمَّ تَدبير العِصيانِ فيما وُعِدُوا بالطَّاعَةِ في شَأنِه. ولمَّا كانَ ذلكَ كُلُّهُ أَثَرًا مِن آثارِ استِبطانِ الكُفرِ، أَو الشَّكِّ، أَوِ اختِيارِ ما هُوَ في نَظَرِهِم أَولَى مِمَّا أُمِرُوا بِهِ، وكانَ استِمرَارُهُم على ذَلِكَ، مع ظُهُورِ دَلَائِلِ الدِّينِ، مُنبِئًا بِقِلَّةِ تَفَهُّمِهِمُ القُرآنَ، وضَعفِ استِفَادَتِهِم، كانَ المَقَامُ لِتَفرِيعِ الاستِفهَامِ عَن قِلَّةِ تَفَهُّمِهِم[1].

الفاءُ محمولةٌ على التَّفريعِ أو العطفِ على مقدَّرٍ محذوفٍ

ومعناها على العطفِ على مُقدّرٍ؛ "أي: أَيُعرِضُونَ عَنِ القُرآنِ فلا يَتَأَمَّلُون فيه، لِيَعلمُوا كَونَهُ مِن عِندِ اللّه تعالى بمُشاهَدَةِ ما فيه مِنَ الشَّواهد الَّتي مِن جُملَتِها هذا الوَحيُ الصَّادقُ والنَّصُّ النَّاطقُ بِنِفَاقِهِم المَحكيِّ على ما هو عليه[2]، وهذا على تَقديرِ المحذوفِ بعد الهمزةِ على مذهبِ الزَّمخشري.

فائدةُ استعمالِ لفظِ التَّدبُّر بصيغة المضارعِ:

وقد عبّرَتِ الآيةُ بالتَّدبُّر على صيغةِ التَّفعُّلِ، ليدلَّ على تكلُّفِ الفعلِ، وحصولِه بعد جُهدٍ، والتَّدبُّرُ: حصول النَّظرِ في الأمرِ المُتَدَبَّرِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ[3]، ويُؤيِّد ذلك التَّعبيرُ بالفعلِ المضارعِ ﴿يَتَدَبَّرُونَ﴾؛ ليفيدَ الاستمرارَ في الحثِّ على التَّأمُّلِ الدَّائم في كتابِ اللّه العزيز، فَكلامُ اللّه لا يَخْلُقُ على كَثرةِ الرَّدِ ولا تَنقَضِي عَجائبُهُ، لما يحويه من التَّناسق المُطلق الشَّامل الكامل[4]، وفائدةُ ذلك: بيانُ قوّةِ القرآنِ في تحدِّي القومِ في إثباتِ أنَّه من عندِ اللّه تعالى.

قوَّةُ القرآنِ في إثباتِ أنَّه من عند الله

ومِنَ المُلاحَظ أنَّ اللّه تعالى قالَ في هذه الآية: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 5/137.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/207.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 3/89.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 3/726، والآلوسي، روح المعاني: 3/90.

﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾، ولم يَقُل: أَفَلَا يتذكَّرُونَ القُرآنَ، أو أَفَلَا يَتَفَكَّرُونَ القُرآنَ؛ والعِلَّةُ في ذلك أنَّ التَّذَكُّرَ والتَّفَكُّر هو استِحضَارُ أَمرٍ مُستَقبَلٍ يُتوقَّع مَجيئُه، والكُفارُ والمنافقون لم يَكُن لَهُم شُعُورٌ بالقُرآن في وَجهٍ؛ لأنَّه يَنزِلُ شَيئًا بَعدَ شَيءٍ[1].

دلالةُ أداةِ الشَّرطِ ﴿وَلَوْ﴾ في الآية:

القُرآنَ مُنزَّهٌ عن الاختلاف وهو دَليلٌ على أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ الله تعالى

يُعَدُّ مَجيءُ أَداة الشَّرط ﴿وَلَوْ﴾ في الآية الكريمة نُقطَةً مركزيَّة في سِياقِ الآية الكريمَة الَّتي تُفضِي إلى حَقيقةٍ ناصِعَةِ البَيان لا يَختلِفُ فيها اثنان؛ فالشَّرط المقطُوع بانتِفَائه هو كَوْنُ هذا القُرآن مِنْ مَصدَرٍ آخر غَير الله ﷻ، فَلَو فُرض هذا الشَّرط لكانَ الجوابُ وجُود اختلاف كثير في المعنى بالتَّناقُض والتَّخلف عَنِ الصِّدق في الإخبار بالغَيبيَّات أو بَعضِها، وفي النَّظم بالتَّفاوت في الإعجاز، فإذا عَلِمُوا أنَّه من عند الله تعالى بهذا الدَّليل القَطعِيِّ[2] الذي وصَلُوا إليه بأَنفُسِهم بعدَ تَأَمُّلٍ، رُسِّخَ الإيمانُ في نُفوسِهم وحَفِظُوا سَرائرَهُم كما يَحفظونَ عَلانيَتَهُم؛ لأنَّ الأَمرَ بالطَّاعَةِ مُستَوٍ فيه السِّرُّ والعَلَنُ، والقَصدُ من هذا الشَّرط لَفْتُ الانتباه إلى أَمْرٍ يُفضِي بهم إلى حَقيقَةِ مَصدر القُرآن الكريم؛ أي: ألَا يَتدبَّرون انتفاءَ الاختلاف منه، فيعلمون أنَّه مِنْ عِند الله، وهذا استدلالٌ وَجيزٌ وعَجيبٌ قُصِدَ منه قَطعُ مَعذرَتِهم في استِمرَار كُفرِهم.

وُصِفَ الاختلافُ بالكثيرِ لإثباتِ انعدامِه في القرآنِ

ووُصِفَ الاختِلَافُ بالكَثِيرِ في الطَّرَفِ المُمتَنِعِ وُقُوعُهُ بِمَدلُولِ ﴿وَلَوْ﴾؛ لِيَعلَمَ المُتَدَبِّرُ أَنَّ انتِفَاءَ الاختِلَافِ مِنْ أَصلِه أَكبَرُ دَليلٍ على أَنَّهُ مِنْ عِندِ الله، فـ ﴿وَلَوْ﴾ رَبَطَتْ هذين الأَمرَين لتَدُلَّ على عدَم تحقُّق وقُوعهما، وأنَّ القُرآنَ الكريم مُنزَّهٌ عنهما، فهو كلامُ اللهِ المَجيدِ[3].

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/28.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 5/340.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 5/138.

بلاغةُ التَّعقيبِ بجملةِ الشَّرطِ في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ﴾:

خُلُوُّ القرآنِ من التّفاوتِ في بلاغتِهِ آيةٌ كبرى على أنّه كلامُ اللهِ

الواوُ إمّا أن تكونَ عاطفةً هذه الجملةِ على الجملةِ الاستفهامية، ليكون جمعًا بين التَّدبُّرِ العامّ والتَّدبُّرِ التّفصيلي، وإمّا أن تكونَ واوَ الحالِ، فتكون قيدًا للتّدبُّر، ويكونَ المعنى: ألا يتدبّرُون انتفاءَ الاختلافِ عنه فيعلمون أنّه من عندِ اللهِ، جاءت الجملةُ تعقيبًا على ما سبقَ؛ فالجملةُ استدلالٌ وجيزٌ عجيبٌ قُصِدَ منه قطعُ معذرتهم في الاستمرارِ على كُفرهم[1].

سِرُّ استعمالِ لفظ الوجدِ:

الوجدانُ يُطلقُ على أدنى دَرَجاتِ الإدراكِ

﴿لَوَجَدُواْ﴾ من وُجدَانِ الضَّالَةِ، واللَّام للتَّوكيد، وإنَّما قَالَ: وَجَدُوا، ولم يَقُل: لَأَدرَكُوا؛ إشارةٌ إلى أنَّه مِنْ غير تَأمُّلٍ ولا تَفكُّرٍ، فَكُلُّ مُتَّصِفٍ بالوجدانِ يُدركه من أوَّل وهلةٍ، بخلاف لَفظ الإدراك فإنَّه يشعرُ بأنَّ المعنى حصلَ بعد تأمُّلٍ ونَظَرٍ[2].

فنُّ الاحتجاجِ النَّظريِّ أو المذهب الكلاميّ:

الاحتجاجُ بإثباتِ الاختلافِ في الأغيارِ دليلُ السَّلامةِ في القرآنِ

الضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ يَعُودُ في الظَّاهرِ عَلى القُرآن الكريم؛ أي: لوجدُوا في القرآن، والظَّرفيَّة هنا مجازيَّة، وَهَذَا فِي عِلْمِ الْبَيَانِ الِاحْتِجَاجُ النَّظَرِيُّ، وَقَوْمٌ يُسَمُّونَهُ الْمَذْهَبَ الْكَلَامِيَّ.

وَوَجْهُ هَذَا الدَّلِيلِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُتَكَلِّمٍ كَلَامًا طَوِيلًا إِلَّا وُجِدَ فِي كَلَامِهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، إِمَّا فِي الْوَصْفِ وَاللَّفْظِ، وَإِمَّا فِي الْمَعْنَى بِتَنَاقُضِ أَخْبَارٍ، أَوِ الْوُقُوعِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْبَرِ بِهِ، أَوِ اشْتِمَالِهِ عَلَى مَا لَا يَلْتَئِمُ، أَوْ كَوْنِهِ يُمْكِنُ مُعَارَضَتُهُ. وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَلَامُ الْمُحِيطِ بِكُلِّ شَيْءٍ مُنَاسِبٌ بَلَاغَةً مُعْجِزَةً فَائِتَةً لِقُوَى البلغاء، وتظافر صِدْقِ أَخْبَارٍ، وَصِحَّةِ مَعَانٍ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا الْعَالِمُ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ سِوَاهُ[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 5/138.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/41.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 3/726.

معنى وصفِ الاختلافِ بالكثير دون القليل:

المقصودُ التَّعريضِ بغيرِ القرآنِ لا إثباتُ الاختلافِ في القرآنِ

ونَفيُ الاختِلافِ الكَثيرِ لا يدلُّ على نَفي الاختِلافِ القَليل ضرورةً؛ لأنَّ المُرادَ بإثباتِ الكَثرَة لغيرِ القرآنِ في حال نزولِه مِنْ عندِ غَير اللّه، أما وهو مِنْ عِندِ اللّه فَلا اختِلافَ فيه أَصلًا، فكَثرَةُ الاختلافِ بالنَّظرِ إلى غير اللّه، أمَّا بالنِّسبة للّه تعالى - كما هو الوَاقِع - فقَد خَلا القُرآن مِن كُلِّ اختِلافٍ قَلَّ أو كَثُر فمَعانيهِ كُلُّها صَحيحَةٌ، سَواء ما احتَمَلَ التَّأويل ومَا لم يَحتمله[1]. ويؤيِّدُ ذلك اصطفاءُ أداة الشّرطِ الدّالةِ على الامتناعِ أصلًا، والمعنى: مادامَ قد امتَنَعَ كونُه من عندِ غيرِ اللّهِ فلا اختلافَ فيه أصلًا.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

التَّدبُّر والتَّفكُّر:

التَّدبُّرُ صَرفُ القَلبِ بالنَّظَرِ في العَواقِبِ، والتَّفَكُّرُ تَصَرُّفٌ للقَلبِ بالنَّظَرِ في الدَّلائلِ[2]، والتَّدبُّرُ يختصُّ بالقرآنِ المسطورِ، أمَّا التَّفكُّرُ فيختصُّ بالكونِ المنشورِ.

(وَجَدَ) و(ألْفَى):

وَجَدَ؛ أي: تَحصُّلُ شيءٍ ذي بالٍ في حَوْزةٍ كانت خاليةً منه. كالمالِ والضَّالة والتحقّقِ المادّيِّ عن عدمٍ. ومن صُوَرِه العثورُ على الشّيءِ في الحوزة دون معرفةٍ مسبقةٍ بذلك، ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ﴾ [يوسف: 75]، ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ﴾ [آل عمران: 37]. وفي كلِّ هذه (وجد) فِعلٌ تامٌّ معناه إصابةُ ذاتِ الشَّيء؛ أي: العُثُور عليه في الحيِّز، ومثلها كثير: [البقرة: 283، النساء: 43، المائدة: 6، التوبة: 57، 79، 91][3].

والإلْفَاءُ: وِجدَانُ شَيءٍ عَلَى حَالَةٍ خَاصَّةٍ من غَيرِ سَعْيٍ لِوجدَانِه، فَالأَكثَرُ أَنْ يَكُونَ مُفَاجِئًا، أَو حَاصِلًا عَن جَهلٍ بِأَوَّلِ حُصُولٍ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ [البَقَرَة: 170][4].

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم: 1/220.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 75.
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (وجد).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 12/256.

الخِلَاف والاختلاف:

الاختِلافُ مُستَعمَلٌ في قَولٍ بُنِيَ على دَليلٍ، والخِلَاف فيما لا دليلَ عليه. كما أنَّ الاختِلَاف مَا كانَ طريقُهُم وَاحِدًا والمَقصُودُ مُختَلفٌ، والخِلاف مَا كَانَ طريقُهم مُختَلفًا، وهو أَعَمُّ من الضِّدِّ؛ لأنَّ كلَّ ضِدَّين مُختلفان ولا عَكسَ، ولما كان الاختِلَافُ بَينَ النَّاسِ في القَولِ يَقتَضِي التَّنَازُعَ استُعير ذلك للمُنَازَعَةِ والمُجَادَلَةِ[1].

الكَثِير والكَبِير:

الفَرقُ بينهما أنَّ الكَبير - بالباء المُوحَّدة - بحَسبِ الشَّأن والخَطر، كالجَلِيل والعَظِيم. والكَثير - بالمُثَلَّثة - بحَسَبِ الكميَّة والعَدَدِ، فيُقالُ: دارٌ واحِدةٌ كبيرةٌ، ولا يَجوزُ: كثيرةٌ[2].

(1) العيني، البناية في شرح الهداية: 6/297، والحدادي، التوقيف، ص: 158.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 448.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع، سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 7 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-59-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 7 : سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-59-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5066600 بتاريخ 2023/03/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»